مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مسارات

تغيير في القمة: أسباب تعيين حسين سلامي قائداً عامّاً للحرس الثوري الإيراني وتبعاته

موجَز/ملخَّص تنفيذي

الصعود التدريجي لأحد مُوالي خامنئي المغمورين نحوَ القمة

خطاب سلامي:
معاداةٌ متحذلِقة لأمريكا والصهيونية في الخارج، ومُحافَظةٌ حَذِرةٌ في الداخل

خُطة سلامي: جهازٌ أقوى مُعادُ الهيكلة

التحديات القصيرة المدى والمتوسطة المدى:
المواجهة الخارجية والاضطراب الداخلي

رقم الإيداع بمكتبة الملك فهد الوطنية:
١٤٤٠/٢٨٦٧
ردمد: ١٦٥٨-٦٩٦٤

تغيير في القمة:
أسباب تعيين حسين سلامي قائداً عامّاً للحرس الثوري الإيراني وتبعاته

موجَز/ملخَّص تنفيذي

أعلن المرشدُ الأعلى علي خامنئي في الحادي والعشرين من إبريل عام ٢٠١٩ إحلالَ حسين سلامي نائبِ القائد العام للحرس الثوري الإيراني محلَّ رئيسه عزيز جعفري. وتمثلُ هذه الخطوة تتويجاً لعملية مستمرة من التجديد في صفوف الرتب العليا في الحرس الثوري منذ أوائل عام ٢٠١٧.

لقد كان تغيير جعفري قراراً متوقعاً، لكن المفاجأة كانت في أنه جاء لاحقاً بهذه السرعة لإعلان البيت الأبيض الحرسَ الثوري تنظيماً إرهابيّاً. فمنذ عام ١٩٩٧، وضعَ خامنئي حدّاً غير رسميٍّ قدره عشر سنوات لقيادة الحرس الثوري؛ ولذلك، كان من المقرَّر تغييرُ جعفري عام ٢٠١٧، لكن خامنئي أعلن في صيف ذلك العامِ مدَّ ولايته ثلاثَ سنوات أخرى، وبذلك كان تغييرُه في إبريل ٢٠١٩ ما يزال في أثناء هذه المدة الإضافية. إن خامنئي يتحفَّظ على تجاوُز قاعدة السنوات العشرِ هذه في حالات كثيرةٍ، ويُرتِّب لهذا النوع من التغييرات بانتظام؛ لكي يحقِّق تحولاً سلِساً. وينطبق ذلك الأمر خاصةً على رئيس السلطة القضائية أيضاً، الذي يُستبدَل به أيضاً كل عشر سنواتٍ؛ إذ حل مؤخراً إبراهيم رئيسي أحدُ معاوني خامنئي محلَّ صادق لاريجاني.

إلَّا أن اختيار حسين سلامي لم يكن اختياراً تلقائيّاً أو محسوماً؛ فخامئني باختياره لسلامي بدلًا من العديد من كبَّار الضباط، يستمر في إقرار التغيير الجِيلي التدريجي الحَذِر الجاري في الإطار المؤسسي للجمهورية الإسلامية في الشهور القليلة الماضية. لقد أفرز هذا التغييرُ رموزاً لم تبرُز إلَّا في ولاية خامنئي (بعد عام ١٩٨٩)، وأصبحت تتقلَّد المناصب الرئيسةَ تدريجيّاً. وتتميز هذه الرموز بولاءٍ ثابت لخامنئي، وليس ولاءً «انتقل» إليه من الخميني. وكذلك من المرجَّح أن يُنظَر إلى سلامي باعتباره اختياراً مناسباً للتحديات القصيرة المدى والمتوسطة المدى التي يواجهها الحرس الثوري بعد أن أعلنه البيت الأبيض تنظيماً إرهابيّاً؛ وذلك نظراً لتصريحاته العامةِ العنيفة المعادِية لأمريكا وإسرائيل، ولتفضيله الهجومَ على الدفاع في التعامل مع خصومِ الجمهورية الإسلامية. والراجِحُ أن اختياره يمثِّلُ رسالةً ـ على المستوى الخَطابي على الأقل ـ بأن الحرس الثوري ومرشده خامنئي لا يخيفهم إعلانُ البيت الأبيض الأخيرِ، وأنهم سيستمرون في السعيِ وراء تحقيق أهدافِ الحرس في إيران ومنطقة الشرق الأوسط.

الصعود التدريجي لأحد مُوالي خامنئي المغمورين نحوَ القمة:

ينتمي سلامي ـ ذو التسعةِ والخمسين عاماً، والمنحدِر من محافظة أصفهان ـ من الناحية العسكرية إلى الجيل الثاني من قادة الحرسِ الثوري، الذي برز إلى رأس السُّلطة في الحرس بعد حرب إيران والعراق لا في أثنائها. ومن المهم الإشارة إلى أن هذا التصنيف عسكريٌّ أكثر من كونه تصنيفاً جيليّاً؛ فسلامي أصغرُ بعامينِ فقط من عزيز جعفري، الذي تولَّى عامَ ٢٠٠٧ قيادةَ الحرس الثوري في سِنِّ الخمسين.

وخلافاً لسابِقيه: عزيز جعفري، ورحيم صفوي، ومحسن رضائي، لم يتقلد حسين سلامي أيَّ مناصبَ قياديةٍ في أثناء الحرب، وذلك على الرغم مِن انضمامه إلى الحرس الثوري أوائلَ الثمانينيات. فكان من بين المناصب التي كان مسؤولاً عنها في أثناء الحرب قيادةُ فرقتينِ صغيرتين إلى حدٍّ ما: فرقة الإمام الحسين الرابعة عشرة من أصفهان، وفرقة كربلاء الخامسة والعشرين من مازندران. وكانت أرقى رتبةٍ وصلَ إليها في أثناء الحرب قيادتُه لقاعدة نوح البحرية. ومن ثَم، كانت أدوراه أقلَّ إلى حدٍّ كبير من رموز الحرس الثوري الكِبار مدةً طويلةً؛ كمحسن رضائي، أو يحيى رحيم صفوي، أو محمد باقر قاليباف، أو قاسم سليماني، الذين شغلوا جميعاً مناصبَ قياديةً أكبر في الثمانينيات.

لقد كان ترقِّي سلامي في الرتب تدريجيّاً، لكن بوتيرة متسارعة منذ عام ١٩٨٩؛ فقد أصبح رئيساً لوحدة تدريب القادة بين عامَيْ ١٩٩٢ و ١٩٩٧، وكان منخرطاً بشدةٍ في تدريب الضباط وطلبة الكلية الحربية، ثم أصبحَ نائباً لعمليات جهازِ الحرس الثوري بين عامَيْ ١٩٩٧ و ٢٠٠٥، قبلَ الانتقال إلى قيادة القوات الجوية التابعة للحرس الثوري بين عامَيْ ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩. وعملَ سلامي منذ ٢٠٠٩ نائباً للقائد العام عزيز جعفري، مع التركيز الفعلي على القوات البرية. لكن على الرغم من هذه الترقيات، لم يكن سلامي من بين القادة الكِبارِ الذين وجَّهوا رسالةً تهديدية للرئيس خاتمي في ذُروة الاحتجاجات الطلابيةِ في صيف ١٩٩٩. ففي حين اتَّجَهَ سليماني وقاليباف وصفوي وغيرهم إلى تحذير خاتمي من أن «صبرهم» على «حِيَله الديمقراطية» قد بدأ ينفَدُ، لم يكن سلامي بين الموقِّعين، ويبدو أن السبب في ذلك أنه بدا أقلَّ منهم في الرتبة. ورُقِّي سلامي إلى الرتبة المرموقةِ التي وصل إليها جميع قادة الجهاز السابقين: رتبة لواء (سرلشكر)، وذلك قبل ترقيتِه إلى منصب القيادة في الثاني والعشرين من إبريل، بالطريقة نفسها التي وصل بها سابقُه عزيز جعفري إلى الرتبة ذاتِها.

لم تكن قائمةُ المرشحين لخِلافة جعفري تقتصر على سلامي، بل لم يكن هو على رأسِها أصلاً؛ إذ كانت تضم إلى جانبه عدداً من قادة الجيل الأول المحنَّكِين؛ كاللواء غلام علي رشيد القائد الحالي لشركة خاتم الأنبياء؛ الجناحِ الهندسي للحرس الثوري، واللواء مصطفى آزادي قائد كتيبة خاتم الأنبياء للحرب الإلكترونية، واللواء محمد باقري رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية، الذي يحتفظ رغم ذلك بمنصبه ضابطاً في الحرس الثوري، بالإضافة إلى قاسم سليماني. لكن كانت هناك أسباب تمنع من تعيينهم؛ فغلام رشيد ينتمي إلى فرعٍ من القادة يُعرَفون بشكلٍ غير رسمي بـ «الخوزستانيين»، وهم الرعيلُ الأول من قادة الحرسِ الثوري المنحدِرين من محافظة خوزستان الجنوبية، ومن هنا كان ارتباطُهم بمحسن رضائي. وعند استقالة هذا الأخيرِ من منصب القيادة العامة للحرس الثوري عام ١٩٩٧، حاول أن يُمَكِّنَ لقائد خوزستانيٍّ آخَرَ، لكن خامنئي رفض ذلك بعزمٍ حَذِرٍ، واختار رحيم

صفوي للقيادة. ويكمُنُ السبب وراء ذلك في أن رضائي والخوزستانيين كانوا يضغطون على الخميني لِمنعِه من إقالة رئيس الوزراء مير حسين موسوي ـ الذي كان خَصماً مدةً طويلةً لخامنئي الذي أصبح رئيساً بعد ذلك ـ عدة مراتٍ في الثمانينيات، وظلوا كذلك مدةً قصيرةً بعد إعادة انتخاب خامنئي عام ١٩٨٥. ويبدو أن خامنئي أبعَدَ الخوزستانيين لهذا السبب بعد عام ١٩٩٧، وذلك عندما شعرَ أنه يمكنه السيطرة على نفوذهم بترقيتِهم إلى مناصبَ مرموقةٍ يمكن السيطرةُ عليها بمُوالينَ آخَرين. أما سليماني وباقري فهما منخرطان في مهامَّ حساسةٍ ومتفردة، تفرض عليهما البقاءَ في منصبَيْهما.

إن السبب وراء اختيار سلامي يرجعُ إلى إحجامِ خامنئي عن إزاحة الآخرين من مناصبهم الحالية، إضافةً إلى مَيْلِه إلى قائد لبِّنٍ يمكن السيطرةُ عليه كسلامي، الذي ركَّز على البُعد الخارجي لعمليات الحرس الثوري أكثرَ من البُعد الداخلي. ولذلك كان سلامي اختياراً ملائماً؛ فمنصبُه السابق ليس منصباً «متفرِّداً» مليئاً بالمهام المتخصصة التي لا تناسب إلا سلامي؛ كحالتَيْ باقري وسليماني. كلُّ ذلك يجعل من سلامي قائداً عاديّاً للحرس الثوري؛ فقد كان صعودُه للقمة ناشئاً عن رعاية خامنئي، وعن عدد السنين التي قضاها موالياً لا يُنازَع، وليس عن أداءٍ كُفْءٍ متميز.

خطاب سلامي: معاداةٌ متحذلِقة لأمريكا والصهيونية في الخارج، ومُحافَظةٌ حَذِرةٌ في الداخل

تميل رؤية سلامي للعالم بقوة ـ كما تتبلور من سلسلة طويلة من الخطابات العلنية والحوارات المتلفَزَة والمقاطع الأخرى المصورة ـ نحوَ نسخةٍ أكثرَ كثافةً من معارَضة خامنئي القديمة للولايات المتحدة، وإسرائيل، والغرب، والسعودية، وبقية خصوم الجمهورية الإسلامية. فعلى النقيض تماماً من عزيز جعفري وسليماني وقادةِ الجهاز الكبارِ الآخرين الذين توخَّوْا درجةً من الحذر في تصريحاتهم، كانت تصريحات سلامي متهوِّرةً ومتحذلِقة وهجومية؛ فعلى سبيل المثال رحَّب سلامي في ظهورٍ أخيرٍ له على التلفاز الحكومي الإيراني منتصفَ مارس ٢٠١٩ باحتمالية الحرب ضدَّ الولايات المتحدة، وأكَّدَ أن الحرس الثوري على أُهْبة الاستعداد لصراعٍ طويل مع أمريكا، وعبَّرَ في مناسبات عديدة عن عَزْمِه على الهجوم على حاملات الطائرات الأمريكية في الخليج. وفي ديسمبر ٢٠١٧، أصدر تهديداً متكرِّراً لأوروبا، بعدَ تنديدٍ اعتيادي باختبارات إيران الصاروخية، بأن الحرس الثوري يفضِّل تطوير صواريخ ذات مدىً يتجاوز ألفَيْ كيلومتر، وهو ما يتعارض مع الاتفاق النووي الإيراني. وكذلك، ولكونه ناقداً قويّاً لمبدأ التفاوض مع الغرب، يبدو أن سلامي يميل إلى الخروج من الاتفاق النووي، ويؤيِّد بقاءَ الحرس الثوري في سوريا لتقوية ارتباطه بحزب الله اللبناني، والفصائل الفلسطينية المناهضة لمنظمة التحرير. إلَّا أن أقوى خطاباتِه هو خطابُه الموجَّه إلى إسرائيل؛ ففي مارس ٢٠١٨، أعلن على منبر الجمعة في جامعة طهران أن الحرس الثوري «يعلم جيداً ضَعْفَ النظام الصهيوني»، وادَّعى أنْ لا أحدَ في إسرائيل يمكنه الهربُ؛ إذ يستطيع الحرسُ الثوري أن يضرب في كل مكان.

وادَّعت وكالة أنباء جهان ـ المعروف عنها ارتباطها الكبير بقُوَّات الأمن ـ في مقالة افتتاحية بعد تعيين سلامي أن هذه التصريحاتِ لا يمكن اعتبارُها مجرد شجاعةٍ لفظية، بل تمثِّل إشارةً إلى عهد جديد سيتسم بمواجهةٍ

أكثرَ مباشرةً بين إيران من ناحيةٍ وإسرائيل والولايات المتحدة من ناحية أخرى.

وبينما ركَّز سلامي مِراراً على المجال الخارجي، كان توجُّهه ناحيةَ المجال الداخلي صامتاً نسبيّاً؛ فنادراً ما تدخَّلَ في الشؤون السياسية الداخلية، عدا المشارَكة كنُظرائه في الأزمات الكبرى؛ كما حدث في الاحتجاجات الواسعة التي تَلَتْ انتخابات يونيو ٢٠٠٩؛ فقد أشار في ديسمبر ٢٠١٨ إلى أن دعواتِ الحركة الخضراء كانت **فتنةً** أكثرَ صعوبةً وتحدياً من حرب إيران والعراق، وكانت نقلاً للنزاع من خَنادقِ الحرب الريفية إلى شوارِعِ مُدن إيران الرئيسة. إلا أن سلامي يختلف كثيرًا عن عزيز جعفري، الذي لم يكن يخجَلُ من مواجهة الرؤساء المتعاقِبين؛ فقد كان آخِرُ سِجالٍ لفظي بين جعفري وروحاني منذ أسابيع، عندما كانت البلاد في خضمِّ الفيضانات الشديدة التي ضربت المحافظاتِ الجنوبيةَ.

وتجادَلَ الرجلان حول أحد تفجيرات ديناميت الحرس الثوري، التي كان من المفترض أن تيسِّرَ تدفُّقَ الماء، لكنها لم تؤدِّ ـ وفقاً لروحاني ـ إلا إلى «تحريك الماء من جانب الطريق المسدود إلى الجانب الآخر». فردَّ جعفري بغضبٍ وطالَبَ الحكومةَ ألَّا تُوجِّهَ الإهاناتِ لجهازه.

ومن المرجَّح أيضاً أن خامنئي اختار سلامي لموقفه الحذِر من المجال الداخلي، فكما ذكرنا آنفًا، لا يتدخَّلُ سلامي إلا في أوقات الأزمات السياسية الحادة، ومن ثَم، يمكنه أن يتفاعل مع الحكومة بنوعٍ من التوافق، الذي يحقِّقُ وَحدةً داخلية في وقتٍ تواجِهُ فيه الجمهورية الإسلامية كلُّها ضغطاً أمريكيّاً جديداً. لكن ليس من الضروري أن تتحول هذه الخطابات إلى مجال التطبيق الفعلي، فلا يزال قاسم سليماني مسؤولاً عن السياسة الإقليمية عبر فيلق القدس، وهو ما يحقِّق عنصرَ استمراريةٍ في هذا الصدد.

خُطة سلامي: جهازٌ أقوى مُعادُ الهيكلة:

تولَّى سلامي جهاز الحرس الثوري بعد أن مرَّ بتطوير كبير في ولاية عزيز جعفري؛ ففي ولايته خلالَ الاثنَيْ عشرَ عاماً، وسَّع الحرس الثوري أنشطتَه خارج إيران، وخاصةً في العراق وسوريا، مُنشِئاً في خضمِّ ذلك وحداتٍ احتياطيةً أجنبية؛ كلوائَيْ «فاطميون» من الشيعة الأفغان، و«زينبيون» من الشيعة الباكستانيين، وأنشأ أيضاً وحداتٍ داخليةً جديدة، أهمها الوحدةُ الجوفضائية التابعة للحرس الثوري، التي تطورت عن القوات الجوية الخاصة بالجهاز، والتي كان سلامي قائداً لها يوماً ما. وكان آخِرَ منتجات الوحدة صاروخُ دزفول أرض-أرض، الذي يصل مداه إلى ١٠٠٠ كم، والذي كُشِفَ عنه النقابُ في فبراير ٢٠١٩. ومن المرجَّح أن يوسِّعَ سلامي من جهود الحرس الثوري في بناء الصواريخ، مقترباً من مدى ألفَيْ كيلومتر، الأمر الذي قد يؤدي إلى توتُّراتٍ جديدة مع الغرب.

وفي ولاية جعفري أيضاً، توسَّع الحرس الثوري مؤسسيّاً عبرَ دمج كيانات منفصلة لتصبح أكثرَ قوةً وتماسُكاً؛ فقد أشرف جعفري على إنشاء منظمة الاستخبارات التابعة للحرس الثوري في خريف عام ٢٠٠٩، والتي أصبحت الآن من الناحية الفعلية نظاماً قضائيّاً موازياً، لديه صلاحيةُ الضبط والاعتقال بناءً على تعريفه الخاص لـ «جرائم الأمن»، وهو ما يؤدي أحياناً إلى الدخول في نزاعات مع وزارة الاستخبارات؛ كما حدث مع مجموعة الناشطين البيئيين المتهمِين بالتخابر مع جهات سرية أجنبية؛ إذ أصرَّت منظمةُ الاستخبارات التابعة للحرس الثوري على التعامُل معهم باعتبارهم جواسيسَ، في حين كان حُكم وزارة الاستخبارات مناقضاً تماماً.

وقد ترافَقَ عهد جعفري والتوسُّع السريع لأنشطة شركة خاتم الأنبياء الهندسية التابعة للحرس الثوري.

فمنذ ٢٠١١ فصاعداً، برزت الشركةُ باعتبارها المتعهِّدَ الوحيد المناسب للحصول على تعاقدات النفط والغاز الرئيسة من الشركات الأجنبية المغادرة. ووصَلَ حجم قيمة التعاقدات الحكومية التي وقعتها الشركة إلى ٢٠ مليارَ دولارٍ، قوامُها بالأساس أنشطةُ البنوك المملوكة للحرس الثوري، ومؤسستا «الأنصار» و«مِهْر» الماليتان، والجمعيتان الكبيرتان اللتان أسسَّهما الحرسُ الثوري وقوات الباسيج المساعِدة.

وكما أسلَفْنا، دفعت ضرورةُ التعامل مع التحديات الإقليمية، وخاصةً الحرب الأهلية السورية، إلى توسيع مدى التنظيمات الأجنبية المقاتلة التي يتحكم فيها فيلق القدس، وزيادة عددها.

لقد كان التجديد التدريجي لرؤوس الحرس الثوري عبر السنوات القليلة الماضية تغيُّراً حذِراً ملحوظاً؛ فشاغلو ثلاثةِ مناصبَ رئيسةٍ غُيِّروا في المدة من يناير ٢٠١٧ إلى إبريل ٢٠١٩: القائد العام لقوات الباسيج العسكرية-المدنية، وممثِّل خامنئي الشخصي في الجهاز، وجعفري نفسه. وكان التوجُّهُ العام لخامنئي في هذه التغييرات هو إقصاءَ القيادات المُولَعة بالمواجهة الداخلية؛ وهم على التوالي: محمد رضا نقدي (الخصم الشرِس والصريح للفصائل الإصلاحية المعتدلة)، وعلي سعيدي (الممثل القديم لخامنئي في الحرس الثوري، وأحد الصقور الكبار)، وجعفري نفسه، وتعيين قياداتٍ أقلَّ ميلاً للمواجهات العلنية مع إدارة روحاني والمسؤولين السياسيين الآخرين، على الرغم من كونهم على خط خامنئي نفسه في معظم القضايا الداخلية.

وكذلك، كان لِتعيينِ محمد باقري ـ أحدِ قادة الجيل الأول من طراز سليماني ورحيم صفوي ـ في منصب رئيسِ هيئة الأركان العامة للقوات المسلَّحة الإيرانية في يوليو ٢٠١٦ م أثرٌ في رأب الصدع القائم بين الجيش النظامي والحرس الثوري. وقد نَشَط باقري نشاطاً خاصّاً في التعامل مع حالات فساد الحرس الثوري، وكان دمجُ البنوك السابق ذِكرُها جزءاً من برامج التقوية الخاصة بباقري. وبذلك، أصبح لاجتماع الجيش مع الحرس الثوري صورةٌ موحدةٌ كانت مفقودةً إلى حد كبير طوالَ العقود الماضية.

وقد خطَا الحرس الثوري كذلك خطواتٍ كبيرةً في مجالاتٍ ستصبح الآن شغلَ عزيز جعفري الشاغلَ؛ ألا وهي المجالات الثقافية والإلكترونية؛ فقد وسَّعَ الحرس الثوري من جهوده الثقافية، وموَّل إنتاجاتٍ سينمائيةً مكلِّفة، تستهدف تقديمَ نسخته المنمَّقة عن الأحداث الرئيسة في تاريخ الجمهورية الإسلامية؛ كمواجهة تنظيم «مجاهدي خلق» بدايةَ الثمانينيات. وأنشأ الجهازُ أيضاً مركزَ «بقية الله الأعظم»؛ ليكون نافذةَ الدعاية على الإنترنت والحرب الإلكترونية، ويرأسُه الآن عزيز جعفري. وتَهدُفُ هذه المناورات الجديدة غالباً إلى التشكيل والدعم الفكري للأجيال الشابة الماهرة من الناحية التقنية، ممَّن لم يعاصروا الحربَ والثورة واللحظاتِ المؤثِّرةَ في تاريخ تطوُّر الحرس الثوري.

التحديات القصيرة المدى والمتوسطة المدى: المواجهة الخارجية والاضطراب الداخلي

يتولَّى سلامي أعلى منصبٍ في الحرس الثوري في وقتٍ يتجدد فيه الالتحامُ الداخلي الواضح حول ردٍّ صارم على إعلان البيت الأبيض؛ فقد صادَقَ مجلسُ صيانةِ الدستور على المشروع الذي مرَّره البرلمان دعماً للحرس الثوري، والذي يَعُدُّ الجيشَ الأمريكي كاملاً تنظيماً إرهابيّاً. وكذلك لا يمثل الاختلافُ الحاليُّ بين موقف

الحرس الثوري وموقف روحاني وظريف من إسرائيل والسعودية اختلافاً جوهريّاً، إلّا أنه من غير الواضح مدى إمكانية تحول خطابِ سلامي السيئ السمعة إلى تغيير في توجُّهات الحرس الثوري على الأرض تجاهَ إسرائيل، و«يتطلب» تأكيدُ ذلك هجوماً إسرائيليّاً أحاديّاً على مَرافِق الحرس الثوري في سوريا. وقد يساعد توجُّهُ سلامي نحو الخارج، وميلُه الظاهر لعدم افتعال الصدام مع الحكومة ـ الافتعال الذي كان سمةً بارزةً لموقف عزيز جعفري من إدارة روحاني ـ إلى درجةٍ ما من الانسجام معها، وخاصةً إنِ استمرت إعادةُ هيكلة المعاملات المالية والاقتصادية الخاصة بالحرس الثوري، التي يديرها محمد باقري، وجرى تنظيمها. وقد مهَّدَ إعلان البيت الأبيض لهذا التوافُق.

وكلُّ ذلك يقودُ إلى تقويةٍ عامة لتأثير الحرس الثوري في المكوِّنات الأساسية للمشهد السياسي والاقتصادي الإيراني، الذي يُؤَدِّي فيه بالفعل دوراً رئيساً. لكن من غير المرجح أن يتأثر دورُ الهيمنةِ الذي يُؤديه الجهاز في السياسة الإقليمية للجمهورية الإسلامية. فالوجود الطويل لسلامي على رأس الحرس يضمنُ استمرارَ سيطرةِ سليماني على فيلق القدسِ واستقلالِه النسبي. وسيؤدي افتقادُ سلامي لمركزِ قوةٍ مستقل، واعتمادِه على دعم خامنئي السياسي، إلى تقويةِ استقلال قادة كسليماني وباقري وتعزيز تحركاتهم. وتُكرِّرُ ترقية سلامي ما حدث مع إبراهيم رئيسي؛ فهو أيضاً من مُوالي خامنئي ممَّن لا يملكون أيَّ مركز قوةٍ مستقل، ويدينون لخامنئي ببروزهم وسُلطتهم.

ويؤكِّدُ موقعُ عزيز جعفري الجديد على إدراك الحرس الثوري لضرورة تحوُّل الاهتمام بالجانب الإلكتروني ليصبحَ أحدَ أنشطة الجهاز المركزية. ويتضمن ذلك مجموعةً كبيرةً من الأنشطة؛ مثل: الحرب الإلكترونية، والاختراق، إلى جانب التأثير على ملايين الإيرانيين من الشباب، ممَّن يمكن التأثيرُ عليهم عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي المسموح بها، ويمكن تشكيلُ معرفتهم عن الأساطير المؤسِّسة للحرس الثوري بحضورٍ أكثر مَكْراً وتبلْوُراً على وسائل التواصل الاجتماعي، وكذلك باستمرارِ التمويل الضخم للأعمال السينمائية والوثائقية. ومن ثَم، فمن المرجح أن يبدأ الحرس الثوري عهداً جديداً من التعامل الحداثي مع مهامِّه المركزية، التي تمثِّل تحوُّلَه إلى حرسٍ بريتوري أكثر قوةً، يشكِّله مجموعةٌ من القادة ـ تَصغُرُ خامنئي بعشرين عاماً ـ، متأهبةٌ للحكم عندما تنتهي مدة حُكم الزعيم الطويلة.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تأسّس المركز سنة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م لمواصلة الرسالة النبيلة للملك فيصل بن عبدالعزيز -رحمه الله- في نشر العلم والمعرفة بين المملكة وبقية دول العالم. ويعدُّ المركز منصةَ بحثٍ تجمع بين الباحثين والمؤسسات لحفظ العمل العلمي ونشره وإنتاجه، وإثراء الحياة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية، وبناء جسرٍ للتواصل شرقاً وغرباً. ويرأس مجلس إدارة المركز صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، وأمينه العام هو الدكتور سعود بن صالح السرحان.

ويقدّم المركز تحليلات متعمّقة حول القضايا السياسية المعاصرة، والاقتصاد السياسي، والدراسات الأمنية، والدراسات السعودية، ودراسات شمال إفريقيا والمغرب العربي، والدراسات الآسيوية. ويتعاون المركز مع مؤسسات البحث العلمي المرموقة في مختلف دول العالم، ويضمّ نخبةً من الباحثين المتميّزين، وله علاقة واسعة مع عددٍ من الباحثين المتخصّصين في مختلف المجالات البحثية. ويحتضن المركز مكتبة الملك فيصل، ومجموعة مخطوطات نادرة، ومتحفاً إسلامياً، وقاعة الملك فيصل التذكارية، وبرنامج الباحثين الزائرين. ويهدف المركز إلى توسيع نطاق المؤلَّفات والبحوث الحالية لتقديمها إلى صدارة المناقشات والاهتمامات العلمية، متّبعاً مساهمة المجتمعات الإسلامية في العلوم الإنسانية والاجتماعية والفنون والآداب قديماً وحديثاً.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

ص.ب ٥١٠٤٩ الريـــــاض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٥٧٧٦١١ (١١ ٩٦٦+) تحويلة: ٦٨٩٢ فاكس: ٤٦٥٢٢٥٥ (١١ ٩٦٦+)
بريد إلكتروني: masarat@kfcris.com